

الأمم المتحدة

Distr.

GENERAL

A/RES/54/24
2 February 2000

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالـة إلى لجنة رئيسية (A/54/L.6/Rev.1) و (Add.1)]

متـابـعة السـنة الدـولـية لـكـبار السـنـ: مجـتمـع لـكـل الأـعـمـار - ٢٤/٥٤

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الجمعية العالمية للشيخوخة التي عقدت في فيينا في عام ١٩٨٢ واعتمدت خطة العمل الدولية للشيخوخة^(١)،

وإذ تشير أيضاً إلى المؤتمر الدولي المعني بالشيخوخة الذي عقده يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢ بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة، الذي أوصى، في جملة أمور، بالاحتفال بالسنة الدولية لكبرى السن في عام ١٩٩٩،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٠٩/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ وإلى القرارات السابقة المتعلقة بالشيخوخة والسنة الدولية لكبرى السن،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبرى السن المعتمدة بموجب قرارها ٩١/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١،

(١) انظر: تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة، فيينا، ٢٦ تموز/ يوليه - ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.82.I.16)، الفصل السادس، الفرع ألف.

وإذ تحيط علما بالتنقيح الذي أجري في عام ١٩٩٨ للتقديرات والإسقاطات السكانية الرسمية للأمم المتحدة الذي يُبيّن أنه، مع استمرار انخفاض الخصوبة وازدياد متوسط العمر المتوقع، سوف يشيخ سكان العالم في النصف الأول من القرن القادم بمعدل أسرع من قبل،

وإذ تلاحظ أن هذه التقديرات والإسقاطات السكانية توفر لأول مرة معلومات مفصّلة عن أكثر المسنين تقدماً في السن، وهي معلومات تشير إلى أن نسبة الذين يبلغون من العمر ٨٠ عاماً أو أكثر سوف تزداد في جميع بلدان العالم، وتلقي الضوء على ظاهرتين هما: أنه كلما ازداد سن الفئة العمرية كان نموها أسرع وكانت نسبة الإناث كبار السن فيها أكبر،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة إدماج المنظور الجنسياني في سياسات الشيخوخة،

وإذ تدرك أن شيخوخة سكان العالم تشكل للحكومات وكذلك للقطاعات الأخرى ذات الصلة في المجتمع، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، تحدياً بعيد المدى فيما يتعلق بضمان الاعتراف باحتياجات كبار السن، بما في ذلك إمكاناتهم البشرية في المجتمع، على نحو وافٍ، وتلبية تلك الاحتياجات،

وإذ تعلم أن التغيير الجذري في الهيكل الديمغرافي للمجتمعات، وكذلك سرعة شيخوخة السكان في البلدان النامية، يتطلبان تغييراً جذرياً في الطريقة التي تواجه بها المجتمعات تلك التحديات،

وإذ تدرك أن التمييز ضد كبار السن وقوبلتهم بشكلان انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية ويعوديان إلى انتهاك تلك الحقوق،

وإذ تحيط علماً بالتعليق العام رقم ٦ (١٩٩٥) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن^(٤)،

وإذ تعرف بالمبادرات التي اتخذت والزخم المتولّد، على جميع المستويات، نحو معالجة التحدى المتمثل في الشيخوخة وشاغل المسنين وكبار السن وتقدير مساهماتهم بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن،

واقتناعاً منها بضرورة ضمان متابعة السنة الدولية لكبار السن متابعة عملية بغية إدامة ذلك الزخم،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٣) وإذ تلاحظ مع الارتياح التركيز في مرفق التقرير على وضع إطار سياسة عامة لاستراتيجية ذات منظور طويل الأجل بشأن الشيخوخة، بما في ذلك وضع برنامج بحثي للقرن الحادي والعشرين، في سياق تهيئة مجتمع لكل الأعمار،

وإذ تشير إلى القرار ٢٠٣٧ الذي اتخذته لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والثلاثين^(٤)، وقررت فيه أن تطلب إلى الأمين العام إلتماس آراء الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشأن تحديث خطة العمل الدولية للشيخوخة وبشأن مدى استصواب وإمكانية عقد اجتماع في عام ٢٠٠٢ لاستعراض نتائج الجمعية العالمية للشيخوخة، بما في ذلك العلاقة المتبادلة بين الشيخوخة والتنمية،

١ - تلاحظ مع الارتياح الاحتفال الناجح بالسنة الدولية لكبار السن وموضوعه "مجتمع لكل الأعمار"، وتعقد العزم على الإبقاء على الزخم الذي ولدته تلك السنة؛

٢ - تؤكد ضرورة معالجة الجوانب الإنمائية للشيخوخة مع الاهتمام على وجه الخصوص بحالة البلدان النامية؛

٣ - تؤكد أهمية جمع بيانات وإحصائيات سكانية، مفصلة حسب الجنس والعمر، عن جميع جوانب شيخوخة السكان لأغراض وضع السياسات من جانب جميع البلدان، وتشجع بيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على دعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، وخاصة في البلدان النامية، في مجال بناء القدرات، وتحيط علما، في هذا السياق، بقيام الأمم المتحدة بوضع قاعدة بيانات عن الشيخوخة يتيسر الوصول إليها عن طريق شبكة الإنترنت، وتدعى الدول إلى تقديم معلومات، كلما تيسر ذلك، لإدراجها في قاعدة البيانات؛

٤ - تشجع الصحافة ووسائل الإعلام على القيام بدور رئيسي في التوعية بشيخوخة السكان والقضايا المتعلقة بها، وفي القضاء على القولبة والتمييز ضد كبار السن في وسائل الإعلام، وفي تشجيع التضامن بين الأجيال؛

٥ - تحت على وضع سياسات وبرامج على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تستجيب لحقوق كبار السن واحتياجاتهن وقدراتهن؛

- ٦ - تحدث أيضاً الحكومات على اتخاذ إجراءات ملائمة لمكافحة التمييز القائم على السن؛
- ٧ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكل هيئاته الفرعية ذات الصلة، ولا سيما لجنة التنمية الاجتماعية، وكذلك إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات التشريعية وهيئات صنع السياسات في الوكالات المتخصصة المعنية والمنظمات الحكومية الدولية، النظر بعناية في مسألة الشيخوخة؛
- ٨ - تشجع الدول الأطراف على أن تدرج في تقاريرها المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، معلومات عن كبار السن؛
- ٩ - ترحب بما تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجهما، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلاً عن الوكالات المتخصصة، بما فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات بريتون وودز، من أنشطة في مجال الشيخوخة، وتشجعها على مواصلة تلك الأنشطة؛
- ١٠ - تؤكد أهمية الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني لمتابعة السنة الدولية لكبار السن عن طريق إشراك كبار السن والتشاور معهم بشأن احتياجاتهم؛
- ١١ - تشجع المبادرات الإقليمية لمتابعة السنة الدولية لكبار السن وتوفير مدخلات في عملية تنقيح خطة العمل الدولية للشيخوخة، بالنظر إلى أن المناطق والبلدان تختلف في المراحل التي بلغتها شيخوخة السكان فيها وتحتاج إلى إستجابة استجابات محددة على صعيد السياسة العامة من أجل تحقيق هدف "مجتمع لكل الأعمار"؛
- ١٢ - تحيط علماً مع التقدير بالعرض الذي قدمته حكومة ألمانيا بأن تستضيف في عام ٢٠٠٢ مؤتمراً وزارياً إقليمياً للشيخوخة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛
- ١٣ - تلاحظ أن ثمة حاجة إلى مبادئ توجيهية ووصيات تعكس الحالة الراهنة للمجتمعات وكبار السن بغية تصميم ودعم سياسات ملائمة فيما يتعلق بكبار السن؛
- ١٤ - تقرر أن تعهد إلى لجنة التنمية الاجتماعية بمشروع تنقيح خطة العمل الدولية للشيخوخة ووضع استراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة، بالاستناد إلى التطورات الجديدة التي حدثت منذ عام ١٩٨٢

وإلى الخبرة المكتسبة من السنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩، بقصد اعتماد خطة عمل منقحة واستراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة في عام ٢٠٠٢؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في إعداد مشروع خطة عمل منقحة، يتضمن مقتراحات بشأن إنشاء آلية استعراض، وذلك لكي يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠١؛

١٦ - تؤيد طلب لجنة التنمية الاجتماعية، في قرارها ٢/٣٧، إلى الأمانة العامة أن تدمج، قدر الإمكان، الخبرات والسياسات وأفضل الممارسات التي تبلغ عنها الدول في استراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة تشمل إجراء استعراضات دورية، وذلك لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠٠١.

١٧ - تطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تعتمد في دورتها الثامنة والثلاثين توصية بشأن مدى استصواب وإمكانية عقد جمعية عالمية ثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢ تكرس لاستعراض نتائج الجمعية العالمية الأولى، وكذلك للنظر في وضع استراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة في سياق تهيئة مجتمع لكل الأعمار، وأن تقدم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين؛

١٨ - تحيط علما مع التقدير بالعرض الذي قدمته حكومة إسبانيا بأن تستضيف، في عام ٢٠٠٢، جمعية عالمية ثانية للشيخوخة؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والخمسين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار بند بعنوان "متابعة السنة الدولية لكبار السن".